

ما فلا مدخل له في مسمى العقل كما للعلوم العادية
 ونحوها لمجرد تغيرها انتهى كلام الشيخ اللقاني
 لكن قال المصنف في شرح الصغرى يعني ان الواجب
 ينقسم الى ضروري ونظري بحسب توري العادة
 والافيجوز بما جماع ان يصير سببها جميع العلوم
 ضرورية الى ان قال وهل يصح ان تكون العلوم
 كلها نظرية للعقل ولا يعرف منها شيئا بالضرورة
 او لا يقع ذلك لمنافاة وجود العقل بتخليقها
 نفس العلوم الضرورية او ملزومة لها فاجمع بين
 وجود العقل وبين تقي كل علم ضروري جمع بين
 متناهيين والظاهر القول الاول بناء على ان العقل
 قبول القلب عادة للعلوم واصداها الخاصة
 كالنظر والشك والوهم والمجهل المركب وليس
 نفس العلم ولا ملزوما له ويدل على ذلك وجود
 السمنية المنكرين لما عد المحسوسات ضرورية
 كانت او نظرية ووجوده لتوسطها بنية المنكرين
 جميع العلوم ضرورية ونظري بها محسوسها
 وغير محسوسها ونظري العقل لا يدل تقريظ
 الائمة لبدعتهم والتجمل في مناظرهم وهذا

منه رد لقول الامام ان معرفة الثلاثة نفس العقل
 ومثل هذه ايضا ان ذلك في شرحه على مختصره
 في المنطق تنبيهه قال الشيخ الغنيمي اعلم
 انه ليس المراد بتكررها حفظها واعادتها
 مرة بعد اخرى من غير تأمل في معانيها وانما
 المراد تكررها وخطورها بالبال والتوجه
 اليها انتهى ويجب على كل الخ عبر بالمضارع
 لكونه المنع من الماضي لدلالة على الدوام والاستمرار
 وان يلفظ كل للدلالة على ان المعرفة واجبة ولو
 بالدليل الجملي على كل مكلف لان كل للمعنى الاستغراقي
 ومن المستحيل عادة ان كل احد يقدر على الدليل
 التفصيلي انتهى ليس شرعا سببا في الكلام
 على نضبه والاقرب ان المراد بالشرع هنا
 بعثة احد من الرسل كما فسره المحلى عند قول
 ابن المسيكي ولا يتم قبل الشرع لا الوضع الالهي
 لان المراد بالوضع الاحكام فيصير المعنى ويجب
 على كل مكلف بالاحكام ومن جملة الاحكام الوجوب
 على كل مكلف واعلم ان هذه القيد غير ضروري
 لعدم اختصاص هذه القيد بهذه الواجب

Copyrighted by King Fahd University